



The impact of foreign direct investment on Economic growth and Domestic investment in Iraq during the period (2000-2023)

An Econometric Study*

Karez Ismael Mohammed Amin⁽¹⁾, Shvan Jamal Hama Saeed⁽²⁾

University of Sulaimanyah-College of Administration and Economics^{(1),(2)}

(1) karezismael438@gmail.com (2) shvan.hamasaed@univsul.edu.iq

Key words:

Foreign direct investment, Economic growth, Domestic investment, Iraq.

ARTICLE INFO

Article history:

Received | 28 Jun. 2025

Accepted | 16 Jul. 2025

Available online | 31 Dec. 2025

©2025 THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE.

<https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



*Corresponding author:

Karez Ismael Mohammed Amin
University of Sulaimanyah

Abstract:

This study aims to measure the impact of foreign direct investment (FDI) on economic growth and domestic investment in Iraq over the period (2000-2023) using an autoregressive distributed lag (ARDL) model, assessing the impact in both the short and long term. The results showed that FDI has a positive but weak impact on economic growth, and this impact strengthens over time in the long term. In contrast, the impact of foreign investment on domestic investment was slight in the short term and declined further in the long term, indicating weak integration between foreign and domestic investment. The results also showed that the issuance of legislation and laws supporting investment was insufficient to maximize the desired economic impact, given the persistence of institutional and structural challenges. The study recommends improving the investment environment and strengthening ties between foreign and domestic investors to achieve the desired goals of attracting foreign direct investment.

*The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي في العراق خلال المدة (2000-2023) دراسة قياسية*

كاريز اسماعيل محمد امين
جامعة سليمانية - كلية الادارة والاقتصاد
karezismael438@gmail.com

أ.م.د. شفان جمال حمة سعيد
جامعة سليمانية - كلية الادارة والاقتصاد
shvan.hamasaed@univsul.edu.iq

المستخلص

يهدف هذا البحث الى قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي في العراق، خلال المدة (2000-2023) باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL) لتحليل التأثير في الأجلين القصير والطويل. وقد أظهرت النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي لكنه ضعيف على النمو الاقتصادي، ويتعزز هذا الأثر مع مرور الوقت في الأجل الطويل. في المقابل تبين أن أثر الاستثمار الأجنبي على الاستثمار المحلي كان طفيفاً في الأجل القصير وتراجع بشكل أكبر في الأجل الطويل، مما يشير إلى ضعف التكامل بين الاستثمار الأجنبي والمحلي، في ظل استمرار التحديات المؤسسية والهيكلية. وتوصل البحث الى انه من الضروري تحسين بيئة الاستثمار، وتعزيز الروابط بين المستثمرين الأجانب والمحليين، لتحقيق الاهداف المرجوة من جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الاستثمار المحلي، العراق.

المقدمة:

نال الاستثمار الاجنبي المباشر اهتماما كبيرا على الصعيد الدولي سواء في الدول المتقدمة أو النامية على حد سواء، اذ انها تعد مصدر جذب رأس المال وسد فجوة الادخار المحلي، ويمكن من خلاله دمج الاقتصاد في الاسواق العالمية، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية اذ له دورا كبيرا في نقل التكنولوجيا وخلق فرص العمل. لهذا فقد تبنت العديد من الدول وخاصة النامية سياسات وتشريعات بهدف جذب هذا النوع من الاستثمارات. كذلك العراق بعد عام 2003 سعى الى فتح ابوابه أمام الاستثمار الاجنبي المباشر محولاً لإعادة بناء اقتصاده المحلي وخاصة بعدما مر به من حروب وتدمير البنية التحتية ومعظم المرافق الاقتصادية والانتاجية، الا ان الواقع الاقتصادي يشير الى أن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق لم تحقق التأثير المطلوب على النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي، اذ لاتزال ضعف الاستقرار السياسي وضعف البنية التحتية والقيود الادارية تعيق فعالية الاستثمارات الاجنبية في العراق. بناء على ذلك يحاول هذا البحث قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي في العراق خلال مدة (2000-2023) وتحليل نتائجه، بهدف الوقوف على طبيعة وحجم الاثر في كلا المديين القصيرة والطويلة الاجل.

اهمية البحث:

يهتم البحث بموضوع مهم للاقتصاد العراقي اذ يمكن أن يكون الاستثمار الاجنبي المباشر بديلا لسد فجوة الادخار المحلي ومصدر لتوفير رأس المال ونقل التكنولوجيا الحديثة، خاصة ان الاقتصاد العراقي يعاني من عدم تنوع انشطتها الاقتصادية وتقلبات في النمو الاقتصادي بسبب

* البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

اعتمادها على النفط. كما أن هذا البحث يحاول قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على متغيرين مهمين وهما النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي اللذان يعتبران من المتغيرات الضرورية لتحقيق مستويات جيدة من التنمية الاقتصادية لالقاء الضوء على مدى فاعلية الاستثمار الاجنبي المباشر في التأثير على هذين المتغيرين.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث بوجود محاولات لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق الا ان تأثيره لايزال محدودا وضعيفا على الاقتصاد العراقي وكما يبدو في متغيرات البحث ايضا، اضافة الى تركيز هذه الاستثمارات في قطاع النفط وعدم توزيعه في القطاعات الاخرى المنتجة تؤدي الى عدم تحقيق النتائج المرجوة من هذا النوع من الاستثمارات. من هنا يتم طرح اشكالية البحث من الاسئلة التالية:

- 1- ما مدى تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في العراق؟
- 2- ما مدى تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في العراق؟

هدف البحث:

يهدف هذا البحث الى:

- 1- قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي وتحليل نتائجه لمعرفة حجم ونوعية هذا الأثر ومساهمته في تحقيق النمو الاقتصادي المرجو في العراق.
- 2- قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في العراق وتحليل النتائج، لمعرفة مدى مساهمة الاستثمار الاجنبي المباشر في تعزيز الاستثمار المحلي.
- 3- التعرف على الاسباب التي تعيق الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق آثار ايجابية ملموسة في كل من النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي في العراق خلال مدة البحث.

فرضية البحث:

تتطلق البحث من فرضيتين مفادهما:

- 1- الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر ايجابيا على الناتج المحلي الاجمالي في العراق.
- 2- الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر ايجابيا على الاستثمار المحلي في العراق.

منهجية البحث:

يستخدم البحث الاسلوب القياسي لتحقيق اهداف البحث، وتم تقدير أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي في الاجل القصير والاجل الطويل باعتماد نموذج (ARDL) باستخدام بيانات السلاسل الزمنية الخاصة بمتغيرات البحث والتي تم الحصول عليها من قاعدة بيانات البنك الدولي.

نطاق البحث:

يتحدد النطاق المكاني للبحث في العراق، أما النطاق الزمني فيشمل السنوات الممتدة من سنة 2000 الى سنة 2023.

الاستعراض المرجعي:

نظراً لأهمية موضوع الاستثمار الاجنبي المباشرة وآثاره على المتغيرات المختلفة، شهدت الادبيات الاقتصادية العديد من الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع، وهناك دراسات عديدة تناولت أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي، من هذه الدراسات:

1-دراسة (أبادي و عبود، 2018) بعنوان:
اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2014)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مناخ الاستثمار وسياسات جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى العراق، وتعرف اثر الاقتصادي للاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي في العراق، توصلت الدراسة الى ان تدفقات الاستثمارات الاجنبية المباشرة تتفاوت فيما بين الدول وتتأثر بمدى استقرار الاوضاع السياسية وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم، أن زيادة حجم التدفقات الاستثمارية على البلد المضيف يؤدي الى زيادة القيمة المضافة وزيادة الرأسمالي داخل الاقتصاد اضافة الى زيادة عدد وحجم المشاريع الانتاجية مما يخلق فرص عمل جديدة لتشغيل الاليدي العاملة وتدريبها.

بغوان: (A.Mamatkulov,2020) 2-دراسة

Impact of Foreign Direct Investment on Domestic Investment in Developing Countries: تناولت هذه الدراسة تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في الدول النامية المضيفة، والتحقق مما اذا كان له تأثير ايجابي او سلبي على الاستثمار المحلي، واعتمدت هذه الدراسة منهجية الانحدار الذاتي المتأخر الموزع (ARDL) لتقدير العلاقة في كل من المدى القصير والمدى الطويل، وتوصلت الى أن الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية له تأثير كبير على الاستثمار المحلي في المدى القصير و يزداد أثره في المدى الطويل.

3-دراسة (شكري وعليوي، 2023) بعنوان:

تحليل دور الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي وبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق خلال مدة (2004-2022)، دراسة تحليلية: تتمحور الدراسة حول معرفة مناخ الاستثمار وسياسات جذب الاستثمارات الاجنبية في العراق والاثار الاقتصادي للاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ومؤشرات التنمية المستدامة في العراق. ولتحقيق اهداف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل ظاهرة الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على النمو الاقتصادي وبعض مؤشرات التنمية المستدامة في العراق خلال مدة (2004-2022)، وتوصلت الى أن للاستثمار الاجنبي المباشر أثر ضعيف على النمو الاقتصادي بسبب ضعف الاستثمار الكلي لسوء ادارة الموارد الاقتصادية. وقد اقترحت الدراسة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة من مجال الاستثمار الاجنبي المباشر وتطبيق اجراءاتها على الاقتصاد العراقي بما يتلائم مع واقعه.

4- دراسة (محمود، 2024) بعنوان:

قياس وتحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في بعض متغيرات الاقتصاد الكلي لعينة من البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق (1990-2019): هدفت الدراسة تحليل واقع الاستثمار الاجنبي المباشر و دوره الهام في سد العجز في المدخرات المحلية بهدف تطوير القطاعات الاقتصادية، وقام بتحليل وقياس تأثير التدفقات رؤوس الاموال الاجنبية على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للمدة (1990-2019) في البلدان النامية باستخدام عينة من البلدان متوسطة و مرتفعة الدخل. واعتمدت على منهجية التحليل الوصفي والقياسي وذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة (ARDL) على السلاسل الزمنية السنوية، توصلت الدراسة الى أن هناك علاقة بين

الاستثمار الاجنبي المباشر (الوافدة و الخارجة) والمتغيرات الاقتصادية الكلية (الاستثمار المحلي، الناتج المحلي الاجمالي، الصادرات، الضرائب).
ما يميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة هو انه يتناول قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على متغيرين اقتصاديين اساسيين وهما الناتج المحلي الاجمالي كمؤشر للنمو الاقتصادي في العراق، والاستثمار المحلي، وذلك من خلال اعتماد نموذجين قياسيين باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للبطءات الموزعة (ARDL) لقياس التأثير في المدى القصير والطويل. كما يتميز البحث أيضاً بامتداد المدة الزمنية التي يغطيها، والتي تشمل الأعوام من 2000 إلى 2023، مما يمنحه شمولية وعمقاً في التحليل مقارنة بالدراسات السابقة.

المبحث الاول: الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والاستثمار المحلي والعلاقة بينهما

1- الاطار النظري للاستثمار الاجنبي المباشر:

1-1: مفهوم وتعريف الاستثمار الاجنبي المباشر:

تعددت التعاريف حول مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر سواء من قبل الباحثين والمفكرين الاقتصاديين، او من قبل المنظمات والمؤسسات الدولية، فهناك من يعرف الاستثمار الاجنبي المباشر بأنه عبارة عن قيام المستثمر الأجنبي بإدارة مباشرة لمشروع استثماري خارج الحدود الجغرافية للدولة سواء كان مشروعاً إنتاجياً أو خدمياً وقد تملك المستثمر الأجنبي المشروع بشكل جزئي أو بشكل كامل (أبو قحف، 2003: 1). كذلك هناك من يعرفه بأنه توظيف رأس المال الأجنبي في دولة أخرى غير دولة المستثمر على شكل رؤوس أموال ثابتة وموجودات مادية، وإدارته يكون من قبل المستثمر الأجنبي وقد يكون فرداً أو شركة، ويقوم بنقل التكنولوجيا والخبرة الفنية، ويعد أحد مصادر التمويل الخارجي عبر الشركات المتعددة الجنسية التي تكون مركزها البلد الأم (بابكر، 2004: 2-3). وإن العديد من المنظمات الدولية تناولوا تعريف الاستثمار الاجنبي المباشر مثل صندوق النقد الدولي (IMF) الذي عرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الحصول على ما لا يقل عن (10%) من الاسهم العادية او القوة التصويتية في مؤسسة عامة او خاصة من قبل مستثمرين الاجانب، والاستثمار الاجنبي المباشر يشارك مصلحة دائمة في ادارة المؤسسة ويشمل اعادة استثمار الربح (سليمان، 2022: 17). ويعرف صندوق النقد العربي (AMF) الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه الاستثمار عبر الحدود بهدف إنشاء أو توسيع قدرة إنتاجية جديدة أو شراء شركات قائمة، بحيث تكون هناك مصلحة دائمة في المشروع (حريري، 2016: 3). يعرفه منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) بأنه ذلك النوع من الاستثمار الذي يتضمن علاقة طويلة وبعيدة المدى عاكسا بذلك مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الاداري بين الشركة في الدولة الام الدولة التي تنتمي اليها الشركة المستثمرة والشركة او الوحدة الانتاجية في الدولة المضيفة للاستثمار (UNCTAD, 2003: 231).

من خلال ما ذكر نجد بان الاستثمار الأجنبي المباشر هو توظيف رأس المال من قبل مستثمر أجنبي سواء أكانت فرداً أم شركة، في دولة أخرى بهدف إنشاء أو امتلاك مشروع انتاجي أو خدمي بشكل جزئي أو كلي، وبضمن وجود مصلحة دائمة وادارة مباشرة للمشروع وينطوي على علاقة طويلة الاجل تعكس منفعة المستثمر الاجنبي كذلك نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية للدولة المضيفة ويعتبر أحد مصادر التمويل الخارجي.

1- محددات الاستثمار الاجنبي المباشر:

هناك العديد من العوامل التي تعتبر محددات الاستثمارات في البلد المضيف، ومن هذه المحددات او عوامل منها ما هو اقتصادي، سياسي، قانوني، واجتماعي، كلها تعمل على خلق البيئة

الاستثمارية للبلد المضيف، إذ أنها تلعب دوراً أساسياً في قرار المستثمر الأجنبي، وسنحاول أن نبين أهم هذه المحددات لتدفق مثل هكذا نوع من الاستثمارات (Azam Khan, 2010: 29).

1- المحددات الاقتصادية: تعتمد هذه المحددات على توفير الموارد، حجم أسواق السلع والخدمات، إضافة إلى مزايا التكلفة في الإنتاج، مع توفر حزمة من الحوافز التي تساعد في خلق بيئة اقتصادية سليمة، من حيث التحرر الاقتصادي ودرجة الانفتاح والمنافسة، فضلاً عن البنية الهيكلية للاقتصاد. يتكون من مجموعة عناصر رئيسية وهي:

أ- حجم السوق: أن حجم سوق الدول المضيف يرتبط بشدة مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب إمكانية وجود طلب متنامي لوجود مستهلكين أكثر وكذلك تكلفة أجور منخفضة بسبب تأثير اقتصاديات الحجم (Jiangyan, James, 2010: 5).

ب- وفرة الموارد: يتوقف هذا العامل على مدى وفرة المواد الخام، كذلك الأيدي العاملة ذات التكلفة المنخفضة وتوفر التكنولوجيا، حيث أن هذه العناصر تحفز توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة (Ismail, Camurdan, 2007: 288).

ت- البنية التحتية: تعد البنية التحتية من المحددات المهمة والرئيسية لجذب المستثمر إلى الاستثمار الأجنبي المباشر داخل البلد المضيف، إذ تتمثل البنية التحتية بالطرق والجسور، شبكة الاتصالات ووسائل النقل وغيرها، أن مدى تطور البنية التحتية للدولة المضيف تساهم في استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (Moosa, Imad, Buly, 2006: 27).

ث- معدل التضخم: تعد معدلات التضخم المرتفعة مؤشراً على عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي، كما تؤثر على سياسات التسعير وتكاليف الإنتاج وربحية السوق، ومن ثم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر. لذلك يجب على الدولة التي ترغب في استقطاب الاستثمار المذكور أن تحافظ على معدلات تضخم منخفضة ومستقرة بمعنى ألا تتجاوز نسبة 3%، وذلك من خلال تفعيل استقلالية السلطات النقدية، والتحكم في عجز الموازنة في حدود مقبولة، مع ضرورة تكامل إجراءات السياستين النقدية والمالية (زاييري وصديقي، 2008: 3).

ج- سعر الصرف: يؤثر سعر الصرف على العديد من المتغيرات الاقتصادية، فهو يؤثر على المستوى العام للأسعار وعلى الصادرات والواردات، ومن ثم على ميزان المدفوعات والتحويلات، كذلك على اتجاهات الاستثمار وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر حيث نجد أن تخفيض القيمة الخارجية في فلسفة صندوق النقد الدولي يساهم في نمو الصادرات وانخفاض الواردات، وبذلك يتحسن عجز ميزان المدفوعات وبالتالي يصبح البلد قادراً على الاستقطاب الاستثمارات الأجنبية (رشيد، 2009: 10-11).

ح- درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي (حجم الصادرات): كلما زادت الانفتاح الاقتصادي كلما كان الاقتصاد جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، والعكس صحيح ويمكن الاستدلال على ذلك بقياس نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي ودرجة تركيز الصادرات (مراس، 2015: 3). كذلك أكدت عديد من الحقائق التجريبية على أن الدول المنفتحة تنمو بمعدلات أعلى من الدول الأقل انفتاحاً، فمن تزايد الانفتاح تزداد فرص التبادل التجاري و انسياب الاستثمارات الأجنبية المباشرة (شلغوم، 2012: 91-92).

2- المحددات السياسية: أن استقرار الوضع السياسي في البلد يعني استقرار الاقتصاد، لذلك أن الاستقرار السياسي في أي بلد يكون مؤثراً كبيراً على جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يتخذ قرار الاستثمار بحسب الوضع السياسي والاستقرار الأمني للبلد (حديد و رشاد، 2022: 104-105).

3- المحددات القانونية والتشريعات: تتمثل في قوانين وتشريعات البلد المضيف الخاصة بالاستثمار، والتي تؤمن للمستثمر كافة الحوافز والإعفاءات الضريبية، الجمركية، والحماية من المخاطر غير الاقتصادية مثل المصادرة والتأميم، كذلك أن يكفل القانون له الحق بتحويل أرباحه لأي دولة، تعتبر هكذا قوانين من المحددات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة بشرط أن لا يكون سبباً بهدر الموارد الاقتصادية للبلد (اسماعيل وقاسم، 2017: 25-28).

4- المحددات الإدارية: يعتبر النظام الإداري السائد في الدولة من العوامل المهمة لخلق بيئة إدارية جاذبة للاستثمار، وأهم مظاهر البيئة الإدارية وجود أجهزة حكومية تقوم على العملية الإدارية بطريقة تقلل من الزمن المطلوب للحصول على التراخيص لإنشاء المشروعات الاستثمارية، وبالتالي كلما تميزت الأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار بالكفاءة الإدارية والتنظيمية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمارات الأجنبية (قرشاوي، 2006: 5).

5- المحددات الثقافية: إن الثقافات المختلفة يمكن أن تؤدي دوراً حاسماً في نجاح أو فشل الاستثمار الأجنبي المباشر، فإن هناك بعض العوامل والمتغيرات الاجتماعية التي تؤثر بشكل أو بآخر على سلوك المستثمر الأجنبي، أو على ممارسة الأنشطة الاستثمارية داخل الدولة المضيفة، كالاتجاهات العدائية نحو الوجود الأجنبي، وارتفاع نسبة الأمية بما يترتب عليها من انخفاض قدرة الشركات الأجنبية على القيام بالاستثمار (حسن و ظاهر، 2023).

1-3: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على الدول النامية (الدول المضيفة):

تأتي أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من كون هذه الاستثمارات لا يؤثر على حجم الإنتاج المحلي فقط، إنما في كفاءة الإنتاج والاقتصاد ككل أيضاً، من حيث أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يمثل تحويلًا للنقد الأجنبي فقط بل يتضمن حزمة من العناصر والنشاطات الأخرى المقدمة للبلد المضيف، كالتيكنولوجيا الحديثة والمهارات الإدارية ورفع مستوى استخدام وقنوات السوق وتحسين الانتاجية، فضلاً عن رأس المال المادي (طه، 2023: 238). إذا يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يساهم بشكل إيجابي في اقتصاد الدولة المضيفة من خلال توفير رأس المال والتكنولوجيا والموارد الإدارية التي لن تكون متاحة بخلاف ذلك. ويمكن لمثل هذا النقل للموارد أن يحفز النمو الاقتصادي للاقتصاد المضيف (Selma, 2013: 27)، كما يمكن أن يساهم في تحسين العديد من المؤشرات الاقتصادية منها:

1- يساعد الاستثمار الأجنبي المباشر الدول المضيفة على زيادة إنتاجها عن طريق التكنولوجيا الحديثة المصاحبة له، إذ أن هذا التكنولوجيا قد لا تكون متاحة تجارياً، خاصة في ظل رفض الشركات المبتكرة بيع تقنياتها عن طريق الترخيص المباشر للشركات المحلية في الدول المضيفة. (عبدالحاميد، 2017: 964).

2- أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثر مباشر على الواردات عن طريق توفير مستلزمات الإنتاج والسلع الرأسمالية، كما أنه يؤثر بشكل غير مباشر من خلال أثره على النمو الاقتصادي، مما يؤدي إلى ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل، وهذا ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع الطلب على السلع المحلية (عز، 2018: 503).

3- الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي مكملين لبعضهما البعض بشكل كبير، وهناك صلة قوية تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في كل من البلدان المتقدمة والبلدان النامية. سواء أكانت بشكل مباشر أم غير مباشر من خلال رأس المال البشري. كذلك يساعد في زيادة المنافسة في السوق المحلية وخلق فرص عمل حديثة وزيادة فرص الوصول إلى الأسواق في العالم المتقدم وأن كل هذا يساعد في ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة (حسين، 2014: 116).

4- إن لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر آثار المحتملة على التوظيف في البلدان النامية وذلك يعتمد على البيئة الاقتصادية والتنظيمية التي تعمل فيها الشركات المتعددة الجنسية وعلى مستوى المهارة للعمال المحليين، ومن أولويات الاهتمام في البلدان النامية هي توسيع فرص التوظيف، رغم أن الأدلة توحي بأن تأثير الشركات المتعددة الجنسيات في خلق الوظائف في البلدان النامية لا يلبى طموحات البلدان المضيفة، مع ذلك فقط ساعدت هذه الشركات في بعض الدول في خلق فرص العمل الجديدة فيها (عبادي و حبيب، 2015).

بالرغم من الفوائد والآثار الإيجابية التي تترتب على الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية، إلا أنه في نفس الوقت لها أعباء وآثار سلبية أيضاً، تتمثل في مدفوعات الاستثمارات الأجنبية

المباشرة، ضياع بعض الموارد المالية على الدولة المضيفة، زيادة الاستهلاك، ارتفاع معدلات التضخم، تلوث البيئة، والسيطرة على اقتصاديات الدول النامية المضيفة، يمكن تلخيص هذه الآثار السلبية بـ :

1- قد يكون الاستثمار الاجنبي المباشر بديلاً للتجارة الخارجية، فإذا اسهمت الاستثمارات الاجنبية في تقديم موارد جديدة تمكن من انتاج سلع بكلفة اقل من المستورد في الدول المضيفة، وايضاً في حالة وجود عقبات وموانع تحول دون زيادة التجارة الخارجية مثل تكلفة النقل والتسويق وصعوبة التطورات التكنولوجية والادارية وهذا ما تؤثر سلباً على الدولة المضيفة اذ أنها تؤدي الى سيطرة الشركات الاجنبية على السوق المحلي وهذا يؤدي الى تدهور الصناعات ال وتحويل الارباح الى الخارج (مبروك، 2007:23).

2- إن جذب الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي الى خفض الانتاج المحلي بسبب خروج بعض الشركات المحلية من السوق لضعف قدرتها على منافسة الشركات الاجنبية التي تتمتع بخصائص ومزايا تفوق اليها الشركات المحلية، بالإضافة الى قيام الشركات الاجنبية بالسيطرة على السوق، وكل هذا يؤدي الى انخفاض المستوى الاقتصادي للدولة المضيفة (شندي، 2009:37).

3- إن الشركات الاجنبية المستثمرة تستخدم فنون إنتاجية متطورة، إضافة الى احتفاظ المستثمرين الاجانب بالاساليب الفنية والادارية وعدم تدريب العمال المحليين عليها، لاستمرار سيطرتهم على القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد، لهذا فإن التفانة المتطورة لدى الشركات الاجنبية تعيق من تشغيل أعداد كبيرة من العمالة المحلية، لذلك تجلب هذه الشركات معها في الغالب الإداريين والفنيين من خارج الدولة، ويكون نصيب المواطنين في الاعمال التي لاتحتاج الى مهارة عالية (كاظم، 2007:106).

4- تفترض الشركات الاجنبية ان الدول النامية تؤمن مصادر المواد الخام والاولية وبعض الموارد الاقتصادية الاخرى، لذلك تعمل هذه الشركات على الحصول عليها بأسعار منخفضة مدخلة عليها قيمة مضافة من خلال تصنيعها في البلد الأم ثم إعادة بيعها الى الدول النامية بأسعار مرتفعة، مما يؤدي الى استنزاف موارد وطاقت البلدان النامية (حسن و فيصل:366).

5- إن الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر على نسبة التلوث البيئي الذي يحدث نتيجة عدة اسباب منها (التزايد السكاني والتقدم الصناعي وزيادة التقدم التكنولوجي)، اذ يمكن ان يكون لهذا الاستثمار آثار سلبية على البيئة كونه يتركز في النشاطات التي من الممكن ان تساهم في تفاقم مشكلة التلوث مثل (الصناعات الاستراتيجية و الصناعات التعدينية والغاز الطبيعي والصناعات البتروكيمياوية وصناعة الاسمنت و الاسمدة ايضاً بدلاً من توطنها في دولها، اذ تخضع هذه الاستثمارات في دولها لمعايير بيئية مشددة لاتتوافر في البلدان النامية (نديم و عزت، 2000:22).

1-4: النظريات المفسرة للاستثمار الاجنبي المباشر:

أ- النظرية التقليدية الكلاسيكية: حسب النظرية الكلاسيكية يتحرك راس المال من بلد لآخر استجابة للفروق في الانتاجية الحدية الراس المال، من اهم رواد هذه النظرية (ريكاردو)، الذي فسر الاستثمار في الخارج عند وجود تفاوت في العوائد بين البلدين حيث ينتقل راس المال من البلد ذو الانتاجية لراس المال العالية الى البلد الذي يتميز بالانتاجية راس المال الضعيفة الى ان تصبح الانتاجية الحدية من الراس المال متساوية في كلا البلدين (فضيل، 1998: 15)، وهذه الفكرة الناشئة من الفرضية مفادها انه عند تنفيذ قرارات الاستثمار فإن الشركات الاجنبية تحاول ان تعمل موازنة بين العوائد الحدية المتوقعة لرأس المال و بين تكلفته، فلو افترضنا ان العوائد الحدية المتوقعة في الخارج اعلى منها في البلد الام، على افتراض ان التكاليف الحدية متساوية، فهنا يكون الحافز للاستثمار في الخارج اقوى من الداخل (البلد الام) (محمد، 2005: 26-27)، الا ان هناك اختلاف في وجهات النظر لدى الكلاسيكيين من حيث تأثيره على معدل نمو اقتصادي، حيث يرى البعض ان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي، اذا وفرت الدولة المضيفة البيئة الاستثمارية المناسبة و المقومات اللازمة لجذبه (قاياتي و آخرون، 2021: 173). أما بخصوص أثر

الاستثمار الاجنبي المباشر في الاستثمار المحلي ترى النظرية الكلاسيكية بأن الاستثمار بالدرجة الأولى يعتمد على رأس المال أو الادخار من قبل فئات المجتمع، وأن الاستثمار الاجنبي المباشر يساعد في تعويض نقص الادخار المحلي مما يؤدي الى زيادة الاستثمار بشكل عام لهذا فان الاستثمار الاجنبي المباشر يعد مكملاً للاستثمار المحلي (عبدالعزيز، 2015:142).

ب- النظرية الكينزية: اهتم كينز بالشروط اللازمة لنمو الاقتصاد القومي، حسب آراء كينز ان الاستثمار و الاستثمار الاجنبي المباشر كنوع من انواع الاستثمار من العناصر الاساسية في النشاط الاقتصادي، ويعتبره المؤشر الاساسي في توسيع الطاقة الإنتاجية ورفع معدلات النمو في الاجل الطويل، وركز كينز على جانب الطلب الكلي لتحديد مستوى الدخل التوازني ويرى ان اي تغيير في حجم الإضافات (الاستثمار -الانفاق العام، الصادرات) يكون له اثر مباشر على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد وهذا ما يؤثر على حجم الناتج، ومن خلال مفهوم المضاعف اكد كينز على ان تغير في حجم الإضافات (مثل الاستثمار) سيؤدي الى تغير اكبر منه في حجم الدخل او الناتج وفي نفس الاتجاه وذلك من خلال الآثار الاقتصادية غير مباشرة للاستثمار وهذا ما يطبق ايضاً على الاستثمار الاجنبي المباشر كنوع من انواع الاستثمار (مختارية و هجيرة، 2023:141-140)، وهكذا حسب الكينزيين، الاستثمار الاجنبي المباشر يؤدي الى زيادة الانفاق الكلي في الاقتصاد من خلال انشاء مشاريع جديدة وبالتالي توفير فرص العمل وهذا ما يؤدي الى ارتفاع الدخل القومي وزيادة الاستهلاك وهو ما يشجع المستثمرين المحليين على التوسع في استثماراتهم.

ت- نظرية نيوكلاسيك: تنبع النظرية الكلاسيكية الجديدة للنمو الاقتصادي بشكل مباشر من نموذج (هارود - دومار). وتستند النظرة الكلاسيكية الجديدة إلى مبدأ بسيط في الاقتصاد، والذي يشير إلى أن النمو الاقتصادي يحتاج إلى استثمار رأسمالي طويل الأجل (أوين، 2014: 16). وهذا يمكن أن تحدث من خلال الاستثمار الاجنبي المباشر، وخاصة البلدان النامية. ترى نظرية النيوكلاسيك أن الاستثمار الاجنبي المباشر يساهم في النمو الاقتصادي من خلال تراكم رأس المال. كما تشير إلى أن النمو الاقتصادي الطويل الأجل يعتمد على التكنولوجيا وأدوات التوظيف، وإن التطور التكنولوجي المستمر يشكل شرطاً مسبقاً للاستثمار الاجنبي المباشر لكي يلعب دوراً إيجابياً في النمو الاقتصادي لأي دولة (Ibrahim, 2019: 26). اما عن علاقة هذا الاستثمار بالنمو الاقتصادي و بحسب نموذج (هارود- دومار) (1992) بأن هذا الاستثمار يؤدي الى زيادة الاستثمار الكلي وبالشكل الذي يؤدي على رفع معدل نمو الاقتصادي في الدولة المضيفة، فضلاً عن دوره في معالجة قلة المدخرات التي تعاني منها اغلب البلدان النامية (العيد، 2011: 2-3).

ث- نظرية النمو الداخلي: تفترض النظرية الكلاسيكية الجديدة فكرة أن الاستثمار الطويل الأجل هو عامل إيجابي في تحديد النمو الاقتصادي في بلد ما، تفسر نظرية التبعية النمو الاقتصادي والتنمية في الدولة من حيث بعض التأثيرات الخارجية السياسية والاقتصادية والثقافية على سياسات التنمية الوطنية (Ibrahim, 2019)، ومع ذلك تظهر نظرية النمو الداخلي أن الاستثمار المادي ليس مقياساً للنمو الاقتصادي للدولة. بدلاً من ذلك، فإن الفعالية والكفاءة في استخدام هذه الاستثمارات هي المهمة. تم تطبيق النماذج الاقتصادية للنمو الداخلي لدراسة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال نشر التكنولوجيا، توضح هذه النظرية العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي للدول النامية. وفقاً لنماذج النمو الداخلي، فإن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال نقل التكنولوجيا يمكن أن يؤدي إلى نمو اقتصادي. يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤدي إلى نمو اقتصادي من خلال التدفقات الزائدة ونقل التكنولوجيا إذا تم تحقيق عائد متزايد على الإنتاج (Oyin, 2014)، تشير هذه النظرية إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر أهمية من الاستثمار المحلي من حيث تعزيز النمو الاقتصادي للبلد. وبالتالي، يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر على النمو الاقتصادي للاقتصاد المضيف بشكل إيجابي بطريقتين: بشكل مباشر وغير مباشر. ويحدث التأثير المباشر للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي من خلال تدفقات رأس المال الجديدة، مما يؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال في البلد المضيف ومن

خلال نقل التكنولوجيا الجديدة (أحمد، 2016). ومن ناحية أخرى، يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي بشكل غير مباشر، من خلال انتقال التكنولوجيا والتقليد والتدريب على الوظائف. وإلى جانب ذلك، فإن هذه العوامل الخارجية وتكوين رأس المال البشري والكفاءة والإنتاجية هي العوامل التي تزيد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل غير مباشر.

2- العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والاستثمار المحلي:

1-2: العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي: يقصد بالنمو الاقتصادي زيادة قدرة الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات خلال مدة زمنية معينة، ويقاس عادة بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (عبدالله، 2015: 120). وتعد الاستثمارات سواء أكانت محلية أو أجنبية، من المحركات الأساسية للنمو، لأنها تؤدي إلى تراكم رأس المال ورفع كفاءة الإنتاج. تشير كتابات العديد من الاقتصاديين المهتمين في تحليل علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي إلى وجود اختلافات واضحة في نظرة هذه الأدبيات إلى هذه العلاقة، إذ يتم أحيانا اعتبار النمو الاقتصادي محددا لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لذا فإن وجود معدل نمو مرتفع يساعد في تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدولة المضيفة، أما بالنسبة لنظريات التبعية فقد اوضحت بأن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى تحقق معدل نمو مرتفع في الأجل القصير لكنه سوف يخلق ويعجل بحدوث تشوهات في اقتصادات الدول المضيفة في الأجل الطويل (العبد، 2011: 212-213)، وهناك من يشير بوجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، إذ يعزز كل منهما الآخر، فالزيادة في معدل النمو الاقتصادي هي بدلالة الزيادة في الدخل القومي، وتلك الزيادة هي دالة للتغيير في رأس المال ودالة للتغيير في العمالة والإنتاجية، ومن ثم تنعكس على زيادة الصادرات، وكل ذلك يمكن أن يسهم به الاستثمار الأجنبي المباشر ويساعد في الإسراع بعملية النمو للبلد في حال أحسن تعامل معه وتوفر الامكانيات اللازمة لتسهيل الإجراءات التي من شأنها أن تقلل من العوائق التي تواجه عملية استقطاب الشركات الأجنبية للاستثمار في البلدان النامية (زاغا، 2006: 7).

وهكذا فقد اختلف الاقتصاديون في تحليل علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي حيث يرى البعض أن النمو الاقتصادي يؤدي إلى تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وأن ارتفاع معدل النمو يساعد على تدفق المزيد منه إلى الدولة، وبالتالي تم اعتبار النمو الاقتصادي بمثابة متغير خارجي، وهناك وجهة نظر أخرى ترى أن معدل النمو الاقتصادي متغير داخلي، حيث أن تدفق المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر ربما يشجع على تحقيق معدل نمو مرتفع (جاسم، 2017: 417).

2-2: علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي:

الاستثمار المحلي هو جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية والإنتاجية. إن الفوائض النقدية للدخل سواء كانت لدى الفرد أو المؤسسات أو المنشآت العامة أو الخاصة هي المصدر الأساسي للاستثمار بمختلف أشكاله، والذي يعتبر إضافة إلى الطاقة الإنتاجية أو إضافة إلى رأس المال. الاستثمار المحلي له دور وأهمية كبيرة في تحريك النشاط الاقتصادي ويرجع ذلك إلى استراتيجية الاستثمار التي لها أبعاد اقتصادية مختلفة (مختارية و بخته، 2016: 4). من الحجج المساندة لأهمية جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو تأثيرها المحفز ومكمل للاستثمار المحلي مما يوفره من تمويل والتكنولوجيا ضرورية لرفع معدلات النمو الاقتصادي في البلد المضيف، ولغرض الوقوف على مدى صحة هذا الرأي يمكن تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مؤشرين مهمين هما: متوسط دخل الفرد و نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في تكوين رأس المال الثابت إذ يعد رأس المال الأجنبي المباشر مصدرا مهما لتمويل رأس المال الثابت (عبادي و حبيب، 2015: بدون رقم صفحة). إذا ان تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تساهم في حالات عديدة على رفع مستوى الاستثمار المحلي باعتبارها مصدرا إضافي للدخار اللازم للقيام بالمشاريع الإنتاجية،

ففي حالة انخفاض الادخارات المحلية، فإن الاستثمار الاجنبي المباشر يضيف الى تكوين الراسمالي الثابت الذي يعمل على سد فجوة الموارد المحلية الناتجة عن نقص الادخارات المحلية وهذا ما يؤدي الى زيادة النقد الاجنبي التي تساعد على خلق فرص الاستثمارية جديدة للمستثمرين المحليين وتحفيز الشركات المحلية على شراء المدخلات الوسيطة المصنوعة محليا وزيادة الصادرات، وبالتالي زيادة الاستثمارات المحلية التي ترفع من معدل التكوين الراسمالي وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي (الجبوري، 2014: 75).

بالرغم من أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد وسيلة مهمة لتحفيز النمو الاقتصادي ونقل التكنولوجيا، إلا أن تأثيره على الاستثمار المحلي ليس دائما إيجابيا. ففي بعض الحالات، يؤدي تدفق الاستثمار الأجنبي إلى مزاحمة الاستثمار المحلي، خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى بيئة تنظيمية فعالة، ففي بعض الحالات يحدث المزاحمة التمويلية بسبب حصول المستثمر الأجنبي على التسهيلات والموارد التمويلية بسهولة أكبر، مما يقلل من فرص المستثمر المحلي (Agosin & Machado, 2005:153).

المبحث الثاني: قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي في العراق خلال المدة (2000-2023)

لبيان وقياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي في العراق خلال المدة (2000-2023) تم استخدام نماذج قياسية مختلفة من خلال الاستعانة بالبيانات الثانوية الخاصة بـ (الاستثمار الاجنبي المباشر، النمو الاقتصادي، الاستثمار المحلي، السعر الصرف). ولبناء النموذج القياسي تم الاستعانة ببعض المعادلات والاختبارات والتقديرات على النحو الآتي:

1-2 مرحلة توصيف النموذج القياسي: من أجل تحقيق أهداف البحث والتحقق من فرضياتها، خصص هذه الفقرة لقياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، والاستثمار المحلي بالاعتماد على نماذج قياسية تم تحديد متغيراته على أساس النظريات الاقتصادية والدراسات السابقة، بوضع الاستثمار الاجنبي كمتغير مستقل، وسعر الصرف كمتغير مساعد، و الناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع و كمؤشر للنمو الاقتصادي في النموذج الأول و الاستثمار المحلي كمتغير تابع في النموذج الثاني. وقد تم التعبير عن النماذج المستخدمة على وفق الصيغ الآتية:

أ: نموذج الناتج المحلي الاجمالي (النمو الاقتصادي):

الهدف الاساسي من النموذج الاول هو قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي، ويمكن تمثيل هذا النموذج بالاتي:

$$GDP = B_0 + B_1 FDI_t + B_2 ER_t + U_t$$

وبما أن النموذج المستخدم هو نموذج الانحدار الذاتي للابطاءات الموزعة – Auto Regressive Distributed Lag (ARDL)، لهذا صياغة النموذج تكون كالآتي:

$$\Delta \ln GDP_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_1 \Delta \ln GDP_{t-i} + \sum_{i=1}^p \alpha_2 \Delta \ln FDI_{t-i} + \sum_{i=1}^p \alpha_3 \Delta \ln ER_{t-i} + U_t \dots (1.1)$$

حيث أن :

GDP_t = الناتج المحلي الاجمالي في سنة t.

FDI_t = الاستثمار الاجنبي المباشر

ER_t = سعر الصرف/المتغير المساعد

a_0 = الحد الثابت

a_1, a_2 = المعلمات

U = المتغير العشوائي

t = الفترة الزمنية تشمل (2000-2023)

ب: نموذج الاستثمار المحلي:

الهدف الاساسي من النموذج الثاني هو قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي، ويمكن تمثيل النموذج كالآتي:

$$DI_t = B_0 + B_1 FDI_t - B_2 ER_t + U_t$$

على وفق الصيغة الآتية:

$$\Delta \ln DI_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^p \alpha_1 \Delta \ln DI_{t-i} + \sum_{i=1}^p \alpha_2 \Delta \ln FDI_{t-i} + \sum_{i=1}^p \alpha_3 \Delta \ln ER_{t-i} + U_t \dots (1.2)$$

اذ ان :

t = الاستثمار المحلي في سنة t DI_t

t = الاستثمار الاجنبي المباشر في سنة t FDI_t

t = سعر الصرف/المتغير المساعد ER_t

a_0 = الحد الثابت

a_1, a_2 = المعلمات

U = المتغير العشوائي

t = الفترة الزمنية تشمل (2000-2023)

و تم اجراء تقدير النموذج باستخدام بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث، ومستخدم برنامج Eviews12.

2-2: مرحلة جمع البيانات وتكوين المتغيرات واختبارها:

قبل تقدير النماذج القياسية تم اجراء الاختبارات الضرورية للبيانات متغيرات البحث وكما يلي:

1- اختبار الثبات والاستقرارية للبيانات (Stationary test/Unit root test):

إن الثبات والاستقرار في بيانات المتغيرات من الاختبارات الضرورية خصوصا لبيانات السلاسل الزمنية. وهناك مؤشرات مختلفة يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات والاستقرارية في البيانات، أكثرها شيوعا هي اختبار (Phillips Perron) (احمد و فرج، 2017: 404). بالنسبة لاختبار ثبات واستقرارية بيانات البحث فكانت النتائج كما مبينة في الجدول (1):

الجدول (1) : نتائج اختبار الثبات و الاستقرارية (Stationary test) لبيانات المتغيرات الداخلة في النماذج المعتمدة:

PP:Phillps-Perron				المتغيرات المستخدمة
Level (المستوى)		First Diffrence (الفرق الاول)		
Intercept	Trend	Intercept	Trend	
0.0010	0.0011	0.0000	0.0000	الاستثمار الاجنبي المباشر
0.9668	0.3174	0.0003	0.0016	الناتج المحلي الاجمالي
0.0182	0.0864	0.0000	0.0000	الاستثمار المحلي
0.2573	0.9921	0.0038	0.0000	سعر الصرف

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للفترة (2000-2023) باستخدام البرنامج

E-views 12

يظهر من الجدول (1) ومن خلال اختبار (Phillips-Perron) وفي حالات (Intercept/Trend) ان الاستثمار الاجنبي المباشر مستقر عند المستوى وعند الفرق الاول (First Diffrence) اما بقية المتغيرات فقد استقرت بعد الفرق الاول وعند مستوى الدلالة الاحصائية (1%, 5%, 10%)، اي ان هناك استقرارية في البيانات المستخدمة، وبذلك فان هذه النتائج تدعم اجراء التكامل المشترك (Co-integration) وتقدير النموذج (Estimation) لمتغيرات الموضوع البحث.

2- التكامل المشترك: Co-Integration test: يرتبط مفهوم التكامل المشترك بما اذا كانت المتغيرات مدمجة بشكل مشترك، من الضروري على الأقل وجود علاقة تكامل واحدة بين احدى المتغيرات المستقلة والمتغير التابع (Ibrahim,2019: 41). بعد التأكد من وجود الثبات والاستقرارية في بيانات السلاسل الزمنية المستخدمة، يأتي اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات الداخلة في النموذج، وهناك مؤشرات عدة يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات والاستقرارية في البيانات، الا ان (Johannsen test) من بين المؤشرات الاكثر استخداما (احمد و رؤوف، 2021: 89)، وتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (2):

الجدول (2): نتائج الاختبار (Johansen) لبيان تكامل مشترك بين المتغيرات النموذج:

النموذج الاول/ النمو الاقتصادي:				
المتغيرات	مستوى المعنوية (Trace)	Critical value (0.05)	مستوى المعنوية (Maximum)	Critical value (0.05)
الاستثمار الاجنبي المباشر	0.0562	15.49471	0.0474	14.414337
الناتج المحلي الإجمالي	0.3890	3.841465	0.3890	0.742215
السعر الصرف	0.0082	29.79707	0.0531	21.13162
النموذج الثاني/ الاستثمار المحلي:				
المتغيرات	مستوى المعنوية (Trace)	Critical value (0.05)	مستوى المعنوية (Maximum)	Critical value (0.05)
الاستثمار الاجنبي المباشر	0.0039	3.841465	0.0039	3.841465
الاستثمار المحلي	0.0000	29.79707	0.0003	21.13162
السعر الصرف	0.0063	15.49471	0.0841	14.26460

المصدر: من اعداد الباحثين اعتمادا على البيانات السنوية للمدة (2000-2023) بأستخدام البرنامج E-views 12.

من خلال الجدول اعلاه نجد ان المتغيرات الداخلة في النماذج المختلفة ذو العلاقة التكاملية مشتركة بعضها ببعض في المستوى المعنوي (1%, 5%, 10%)، وبهذا نرفض فرضية العدم التي تشير الى انعدام علاقة احصائية معنوية بين المتغيرات داخل النماذج، لذا نقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقات تكاملية مقبولة اقتصاديا واحصائيا وقياسيا، وبذلك تدعم هذه النتائج اجراء تقدير النموذج القياسي تقديرا صحيحا.

3- مرحلة تقدير النماذج لمتغيرات موضوع البحث: (Econometrics Model Estimation):

إن نتائج الثبات والاستقرار ونتائج التكامل المشترك اساسان لتقدير النموذج الانحدار او تقدير النموذج القياسي لتحديد اثر المتغيرات المستقلة في المتغير التابع (Ibrahim,2019: 42)، ولأجل تقدير أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي في العراق خلال مدة البحث تم استخدام نموذج (ARDL) الذي يمتاز بايجاد علاقات و تأثيرات دايناميكية قصيرة وطويلة الامد بين المتغيرات الاساسية وايجاد نقطة التوازن، وتحديد مسار تصحيح الخطأ في النماذج المقدره (عبدالله، 2020: 67) والنتائج كانت كما مبينة في الجدول (3):

الجدول (3): نتائج المعلمات المقدره باستخدام النموذج القياسي

النموذج الاول: نموذج النمو الاقتصادي			النموذج الثاني: نموذج الاستثمار المحلي		
المتغيرات	المعلمات	المستوى	المتغيرات	المعلمات	المستوى

المعنوي		المعنوي		المعنوي
0.0002	0.0031	الاستثمار الاجنبي المباشر	0.0046	0.0487
0.0025	-4.6515	سعر الصرف	0.0024	2.0064
0.0013	36.72	الحد الثابت	0.4302	1.8685

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للمدة (2000-2023) باستخدام البرنامج E-views 12.

يتبين من الجدول (3) إن:

أ- نموذج النمو الاقتصادي:

من خلال حجم وإشارة المعلمات المقدرة ومعنوية القيمة الاحتمالية الحرجة، يظهر بأن الاستثمار الاجنبي المباشر له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي وهذه النتيجة تتفق مع فرضية البحث، فكما يبدو بانه زيادة الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (0.0487%)، بالرغم من الاثر الايجابي الا ان حجم التأثير محدود وهذا قد يعود الى مجموعة من العوامل الاقتصادية منها الاعتماد الكبير على قطاع النفط، وقيام الشركات الاجنبية بالاستثمار في هذا القطاع في حين القطاع النفطي غالباً ما تكون منعزلة عن الاقتصاد المحلي ولا تسهم بدرجة كبيرة في خلق سلاسل انتاج تعزز الانشطة الاقتصادية المحلية، ولا يعتمد على القوى العاملة المحلية بدرجة كبيرة. اضافة الى عدم الاستقرار السياسي والامني، الفساد الاداري والمالي، وهذا قد يسبب بتراجع هذا النوع من الاستثمار بسبب تأثيره على خلق بيئة استثمارية مناسبة، وكل هذا يؤثر على علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي في العراق ويجعل تأثيره محدوداً. ما بالنسبة لسعر الصرف، بوصفه متغيراً مساعداً في النموذج، فتظهر النتائج أن ارتفاع سعر الصرف بمقدار (1%) يؤدي إلى ارتفاع النمو الاقتصادي بمقدار (2.00%)، ما يشير إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي. ويفهم من ارتفاع سعر الصرف هنا انخفاض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، مما يجعل السلع العراقية أرخص نسبياً في الأسواق العالمية، ويعزز القدرة التنافسية للصادرات، وهو ما يسهم في تنشيط الإنتاج المحلي وبالتالي تحقيق النمو الاقتصادي. ويفسر هذا الأثر الإيجابي في سياق خصوصية الاقتصاد العراقي، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الصادرات النفطية المسعرة بالدولار. فعندما يرتفع سعر الصرف، تزداد قيمة العوائد النفطية المحولة إلى الدينار المحلي، مما يؤدي إلى ارتفاع الإيرادات الحكومية بالدينار. هذا بدوره يمكن الدولة من زيادة الإنفاق على المشاريع التنموية والاستثمارية، مما يُعزز النمو الاقتصادي، وبذلك فإن العلاقة الطردية بين سعر الصرف والنمو في هذا النموذج تتسجم مع طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي، وقد لا تنطبق بالضرورة على اقتصادات أخرى غير معتمدة على الصادرات النفطية.

ب- نموذج الاستثمار المحلي:

إن حجم وإشارة المعلمة المقدرة ومعنوية القيمة الاحتمالية الحرجة، تظهر بأن الاستثمار الاجنبي المباشر له أثر إيجابي على الاستثمار المحلي خلال المدة المشمولة بالبحث وهذه النتيجة تتفق مع فرضية البحث، ولكن الاثر محدود وضعيف، فكما زادت الاستثمار الاجنبي المباشر بمقدار (1%) أدى الى زيادة الاستثمار المحلي بمقدار (0.0031%)، وهذا قد يعود الى تركيز الاستثمارات الاجنبية في قطاع النفط، وهذا القطاع في العراق لا يخلق روابط اقتصادية قوية مع القطاعات المحلية الأخرى، وأن الشركات المستثمرة الاجنبية لا تشترك المستثمرين المحليين في عملياتها، كما أن الشركات الاجنبية تعتمد على استيراد المعدات والخبرات واليد العاملة من الخارج ما يضعف الروابط مع السوق المحلي، إضافة الى غياب الدعم الحكومي الحقيقي للمستثمرين المحليين أدى الى ضعف الاستثمار المحلي وعدم قدرة مواكبة الشركات الاجنبية في الاستثمارات. وبالنسبة لسعر

الصراف كمتغير مساعد في النموذج فيظهر بأنه كلما ارتفع سعر صرف بمقدار (1%) يؤدي الى انخفاض الاستثمار المحلي بمقدار (4.65%) مما يعكس وجود علاقة عكسية بين المتغيرين. ويعزى هذا التأثير السلبي إلى عدة عوامل، أبرزها أن ارتفاع سعر الصرف (أي انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار) يؤدي إلى زيادة تكلفة استيراد المعدات والمواد الخام التي يعتمد عليها المستثمر المحلي، مما يضعف الحافز على الاستثمار نتيجة ارتفاع التكاليف وتراجع الربحية المتوقعة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تدهور قيمة العملة غالباً ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم، مما يقلل من القوة الشرائية للمستهلكين ويضعف الطلب المحلي على السلع والخدمات. هذا الانخفاض في الطلب يسهم بدوره في تقليص الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية الجديدة، وبالتالي يثبط الاستثمارات المحلية.

من أجل توضيح أكثر لآثار لاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي في العراق تم تقدير التأثيرات القصيرة الاجل والطويلة الاجل والنقطة التوازن وكانت النتائج كما مبين في الجدول (4):

الجدول (4): نتائج المعلمات المقدرة في الاجل القصير والاجل الطويل بأستخدام

نموذج (ARDL):

نموذج النمو الاقتصادي											
Bound test			علاقات طويلة الاجل Long run		نقطة التوازن CoinEq(-1)		علاقات قصيرة الاجل Short impact		المتغير ت المستخد مة		
Significance Level			F- Statistic	Pro b	Coefficie nt	Prob	Coefficie nt	Prob			Coefficie nt
Lev el	11 Boun d	10 Boun d									
%10	4.14	3.17	11.6926	0.03	0.1094	0.0002	-0.4368	0.02	0.04878	الاستثمار الاجنبي المباشر	
%5	4.85	3.79		0.01	2.1715			0.01	2.0064	السعر الصرف	
نموذج الاستثمار المحلي											
Bound test			علاقات طويلة الاجل Long run		نقطة التوازن CoinEq(-1)		علاقات القصيرة الاجل Short impact		المتغير ت المستخد مة		
Significance Level			F- Statist ic	Prob	Coefficie nt	Prob	Coefficie nt	Prob			Coefficie nt
Lev el	11 Boun d	10 Boun d									
%10	5.06	4.19	11.6193	0.0181	0.0043	0.0009	-1.73	0.0051	0.0075	الاستثمار الاجنبي المباشر	

السعر الصرف	-4.6515	0.049 5		-2.6767	0.0016		4.8 7	5.85	%5
----------------	---------	------------	--	---------	--------	--	----------	------	----

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للمدة (2000-2023) باستخدام البرنامج E-views 12.

- نموذج النمو الاقتصادي:

أ- فيما يخص اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في الاجل القصير، اذا ارتفع مستوى الاستثمار الاجنبي المباشر في الاجل القصير بمقدار (1%) فإن تأثيره في النمو الاقتصادي يكون نحو الارتفاع بمقدار (0.04878%)، وهذا التأثير يزداد في الاجل الطويل ليبلغ (0.1094%). في الاجل القصير العراق لا يستفيد كثيراً من الاستثمار الاجنبي المباشر بسبب المشاكل الداخلية (ضعف البنية التحتية، عدم استقرار الامني والسياسي، ضعف المؤسسات)، لكن في الاجل الطويل فإن تراكم الاستثمارات ونقل التكنولوجيا وتكوين المهارات المحلية وتحسين بيئة الاعمال تؤدي الى تأثير كبير ومستدام على النمو الاقتصادي.

ب- بالنسبة لأثر سعر الصرف في الاجل القصير، فإن ارتفاع سعر الصرف بمقدار (1%) يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بنسبة (2.00%)، وفي الاجل الطويل يؤدي الى زيادة النمو الاقتصادي بمقدار (2.17%)، وتشير هذه النتيجة الى أن انخفاض قيمة الدينار العراقي قد ساهم في تعزيز النمو الاقتصادي إيجابياً على المدى القصير، ويعزى ذلك جزئياً إلى زيادة الإيرادات الحكومية الناتجة عن مبيعات النفط المسعرة بالدولار. كما أن تراجع قيمة الدينار يجعل السلع المستوردة أكثر تكلفة، وهو ما يدفع المستهلكين نحو تفضيل المنتجات المحلية الأرخص نسبياً، مما يحفز الشركات المحلية على زيادة الإنتاج، ويدعم معدلات التشغيل، وبالتالي يساهم في رفع النمو الاقتصادي. أما في الأجل الطويل، فإن استمرار هذا الأثر الإيجابي قد يشير إلى احتمالية حدوث تغيرات هيكلية في الاقتصاد، أو تنفيذ إصلاحات اقتصادية فعالة، مثل: تنمية القطاعات غير النفطية، وتحفيز الصادرات غير النفطية، وتحسين الميزان التجاري، وخلق نوع من الاستقرار الاقتصادي النسبي.

ت- حسب نتائج اختبار منهج حدود (Bound Test) ان قيمة المحسوبة لـ (F-Statistic) تساوي (11.6926) وهي اكبر من اعلى القيمة الحرجة (الجدولية) (Critical Value) التي تساوي (4.85) في مستويات (5%) فإنها تشير الى وجود التكامل في الاجل الطويل.

ث- فيما يخص معامل تصحيح الخطأ او النقطة التوازن CoinEq(-1) فإن معامل تصحيح الخطأ يعبر ان سرعة التكيف الذي يبدأ من الاجل القصير الى الاجل الطويل، ويجب ان يكون سالبا ومعنوياً ليؤكد العلاقة الطويلة الاجل بين المتغيرات المدروسة، اذ يلاحظ من الجدول ان قيمة معامل التصحيح الخطأ البالغة (-0.4368) سالبة المعنوية عند مستوى (5%)، وبعبارة اخرى فإن مقدار (0.57) من خطأ الاجل القصير يتم تصحيحه تلقائياً للوصول الى التوازن في الاجل الطويل والمدة المطلوبة لتصحيح الخلل يستغرق ما يقارب سنين وثلاث شهر (1÷0.4368=2.28).

- نموذج الاستثمار المحلي:

أ- فيما يخص اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الاستثمار المحلي في الاجل القصير، اذا ارتفع مستوى الاستثمار الاجنبي المباشر في الاجل القصير بمقدار (1%) فإن تأثيره في الاستثمار المحلي يكون نحو الارتفاع بمقدار (0.0075%)، ولكن هذا التأثير في الاجل الطويل ينخفض الى (0.0043%)، بمعنى وجود علاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي في العراق لكنها ضعيف جداً في كل من المدى القصير والطويل، وهذه يعود الى عدة اسباب اهمها عدم التكامل بين الاستثمار الاجنبي والمحلي، كثير من الاستثمارات الاجنبية في العراق تتركز في (النفط والغاز) وهذه القطاعات كثيفة رأس المال وقليلة التشابك مع الاقتصاد المحلي.

بـبالنسبة لأثر سعر الصرف في الاجل القصير، فإن ارتفاع سعر الصرف بمقدار (1%) يؤدي الى انخفاض الاستثمار المحلي بنسبة (4.65-%)، اما في الاجل الطويل ينخفض الى (2.67-%)، ارتفاع سعر الصرف يؤثر سلباً على الاستثمار المحلي في العراق في الاجلين القصير والطويل، لكن تأثير في المدى القصير اقوى بسبب الصدمة الفورية لارتفاع الاسعار وعدم الاستقرار، بينما في المدى الطويل يضعف التأثير تدريجياً لكنه يبقى سلبياً نتيجة غياب البنية التحتية والاصلاح الاقتصادي.

تـحسب نتائج اختبار منهج حدود (Bound Test) ان قيمة المحسوبة لـ (F-Statistic) تساوي (11.6193) وهي اكبر من اعلى القيمة الحرجة (الجدولية) (Critical Value) التي تساوي (5.85) في مستويات (5%) فأنها تشير الى وجود التكامل في الاجل الطويل.

ثـفيما يخص معامل تصحيح الخطأ او نقطة التوازن CoinEq(-1) فإن معامل تصحيح الخطأ يعبر ان سرعة التكيف الذي يبدأ من الاجل القصير الى الاجل الطويل، ويجب ان يكون سالبا ومعنوياً ليؤكد العلاقة الطويلة الاجل بين المتغيرات المدروسة، اذ يلاحظ من الجدول ان قيمة معامل التصحيح الخطأ البالغة (-1.73) سالبة المعنوية عند مستوى (5%)، وبعبارة اخرى فإن مقدار (0.73) من خطأ الاجل القصير يتم تصحيحه تلقائياً للوصول الى التوازن في الاجل الطويل والمدة المطلوبة لتصحيح الخلل يستغرق ما يقارب سنة وثلاث شهر (1=0.73=1.36).

4- الاختبارات التشخيصية للنماذج المقدرة (Diagnostic tests): لكي يكون تقدير معاملات النموذج اكثر دقة هنالك ضرورة فحص صلاحية النموذج المقدر وامكانية تطبيقه في الحياة العملية حالياً ومستقبلاً لذا استخدم هذه الدراسة نوعين من الاختبارات هما (الاختبارات التصديقية والاختبارات التشخيصية) كالآتي:

5- الاختبارات التصديقية: تستخدم الاختبارات التصديقية لفحص جودة النماذج المستخدمة، ومن أهم هذه الاختبارات: (R-Squared, Adjusted R-Squared, F-test, AIC, SSR, Std.Error)، أما تحليل نتائج هذه الاختبارات كان على النحو الآتي:

الجدول (5): نتائج الاختبارات التصديقية للنماذج المقدرة:

النماذج المعتمدة		الاختبارات الأحصائية
نموذج الاستثمار المحلي	نموذج النمو الاقتصادي	
0.974	0.980	R-Squared
0.912	0.955	Adjusted R-Squared
15.75	39.3942	F-Statistic
0.0000	0.0000	Prob F-Statistic
0.070	0.1080	S.E
-2.30	-1.3197	AIC
0.024	0.0933	SSR

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للمدة (2000-2023) باستخدام البرنامج E-views 12.

ومن خلال الجدول (5) يتضح ما يأتي:

أـ أن معامل تحديد (R^2) مرتفع للنموذجين فبلغت قيمتهما بين (97% - 98%) لنموذج النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي على التوالي، وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة في النموذجين لها علاقة قوية بالمتغير التابع، ومعامل تحديد المعدل ($Adjusted R^2$) بلغت قيمتهما (95% - 91%)، واختلاف بين معامل التحديد (R^2) ومعامل تحديد المعدل ($Adjusted R^2$) قليل جداً، وهذا يعني ان جميع المتغيرات الداخلة في النموذجين ضرورية ومهمة، وهذا دليل على حسن استخدام النموذجين وحسن التقدير.

ب-ان قيمة (F) بدلالة الاحصائية (0.0000) وهي اقل من قيمة (P-Value 0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بأنعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، ونلاحظ ان قيمة (SSR) و (Standard Error) عموما قليلة ومقبولة وتشير الى صحة النموذج من ناحية الاحصائية من جهة اخرى.

ت-ان (AIC) الذي هو عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النموذج المقدر، وهو من المؤشرات الاحصائية المهمة، اذ كلما كانت القيمة اقل كانت افضل، ويتبين ان القيم المفقودة النموذج قليلة ومقبولة، وهذا دليل على حسن التقدير للنماذج المعتمدة.

- الاختبارات التشخيصية: هنالك اختبارات تشخيصية كثيرة لفحص قدرة النماذج المستخدمة، الا ان اهمها هي (Jarque -Bera, Bruesch test, Ramsey RESET test, VIF, LM test)، ومن اجل التأكد من صحة النموذج واستخدام النماذج المقرة لاغراض التنبؤ لابد من تجاوز غالبية المشاكل القياسية، جدول (6) يوضح نتائج الاختبارات التشخيصية للنماذج المقرة:

الجدول (6): نتائج الاختبارات التشخيصية للنماذج المقرة:

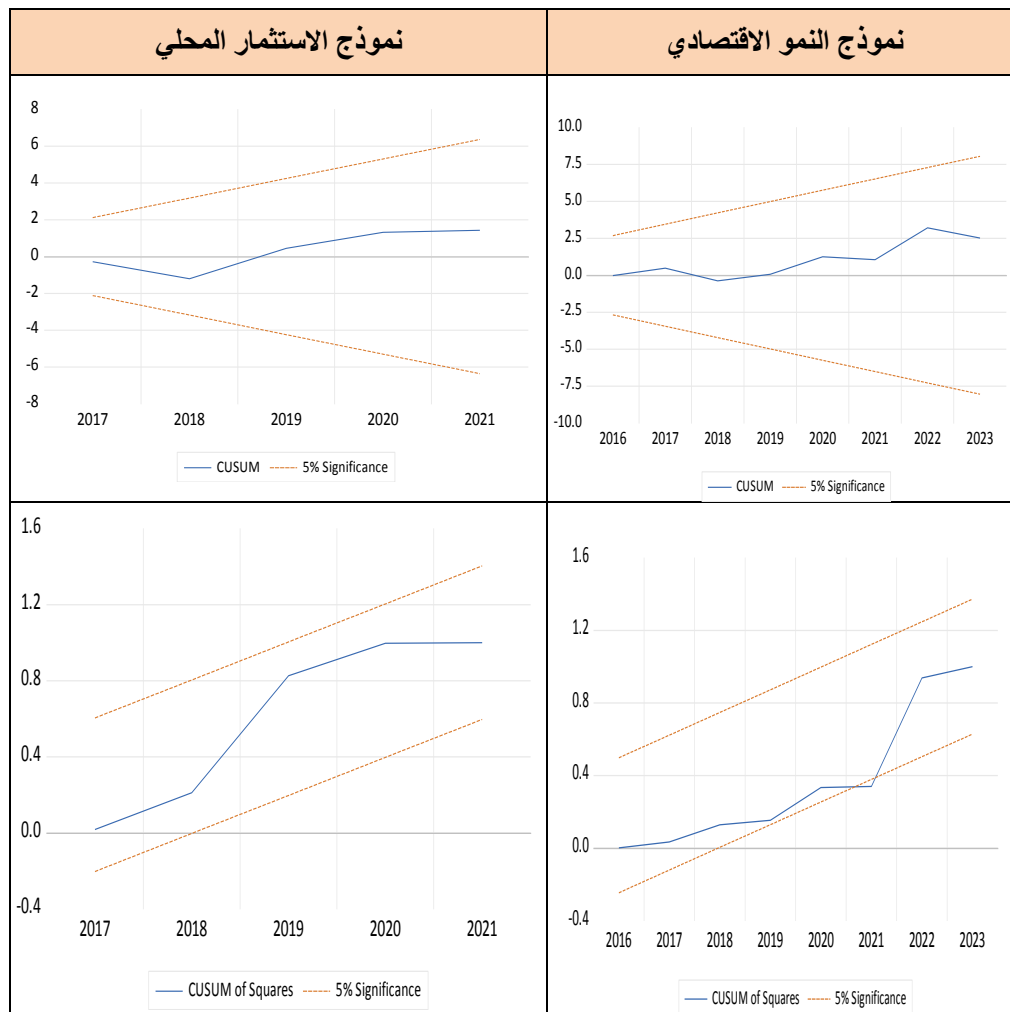
نموذج الاستثمار المحلي			نموذج النمو الاقتصادي		
القيمة	نوع الاختبارات	نوع المشاكل القياسية	القيمة	نوع الاختبارات	نوع المشاكل القياسية
0.6434	LM test	الارتباط الذاتي	0.1678	LM test	الارتباط الذاتي
من 1.24 الى 6.44	VIF Centered	التعدد الخطي	من 4.63 الى 5.91	VIF Centered	التعدد الخطي
0.6953	Ramsey RESET test	التشخيص	0.9837	Ramsey RESET test	التشخيص
0.3971	Bruesch test	عدم تجانس التباين	0.2542	Bruesch test	عدم تجانس التباين
0.3398	Jarque-Bera	عدم توزيع الطبيعي	0.9132	Jarque-Bera	عدم توزيع الطبيعي

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة للمدة (2000-2023) باستخدام البرنامج E-views 12.

يتبين من الجدول اعلاه ان النماذج المقرة تجاوزت المشاكل القياسية، اذ أن لأن قيم المعالم المقرة للاختبارات الموجودة في الجدول اكبر من قيمة (p-Value=0.05)، وكذلك النماذج المقرة خالية من مشكلة (التعدد الخطي) لأن القيمة المقرة لـ VIF اقل من (10).

6- اختبار استقرار المعلمات المقرة (Stability test): للتأكد من استقرار التغيرات الهيكلية في النماذج المعتمدة يجب اجراء الاختبارات المناسبة والموثوقة لمعرفة مدى استقرارية المعلمات المقرة، وهناك اختبارات عديدة يمكن استخدامها لهذا الغرض، الا ان كلا من المجموع التراكمي للبواقي العائدة (CUSUM) وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي العائدة (Cusum OF Square) من بين الاختبارات الشائعة و الموثوقة (رؤوف، 2022: 95).

فإذا كانت نتيجة الاختبار (Cusum test , Cusum of Squares test) يظهر ان المنحنى خاص بالبيانات والمتغيرات يقع بين الخطين، فهذا يدل على استقرارية المعلمات المقرة عند المستوى المعنوي (5%)، وعدم وجود مشكلة عدم استقرار المعلمات المقرة. ويمكن تصوير ذلك من خلال الاشكال البيانية للنماذج المعتمدة بالاتي:



الشكل (1): استقرار المعلمات المقدرة في النموذج المستخدم حسب اختبار المجموع التراكمي للبواقي (CUSUM) والمجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM OF Squares)
المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية لمتغيرات البحث للمدة (2000-2023) باستخدام البرنامج E-views 12.

من خلال الاشكال اعلاه فأن النماذج المستخدم والمعتمدة مستقرة لأن المنحنى الخاص بالبيانات يقع بين الخطين وهذا يدل على استقرار المعلمات المقدرة والنماذج المعتمدة عند مستوى المعنوية (5%) باستثناء عام (2021) في اختبار مجموع التراكمي لمربعات البواقي الخاصة بنموذج النمو الاقتصادي بسبب تخفيض قيمة الدينار العراقي، حيث تم تخفيض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار، هذا التخفيض المفاجئ تسبب بصدمة كبيرة في الاسعار والاستثمار والاستهلاك، رغم ان ذروة جائحة كورونا كانت في 2020 الا ان آثارها الاقتصادية امتدت الى 2021 وهذا اودي الى انخفاض النشاط الاقتصادي العالمي والمحلي واغلاق الانشطة الاقتصادية ، وهذا كلها اثرت على النمو الاقتصادي.

الاستنتاجات:

في ضوء ما سبق، توصل البحث الى الاستنتاجات الآتية:

- 1- يعد الاستثمار الاجنبي المباشر احد انواع التدفقات المالية، حيث يتضمن انتقال رؤوس الاموال و الآلات والتكنولوجيا الحديثة والمتطورة والمعرفة والمهارات من دولة الى دول اخرى، فضلاً عن تعدد الصور والاشكال التي يتخذها الاستثمار الاجنبي المباشر.
- 2- إن الاستثمار الاجنبي المباشر أثر ايجابي في النمو الاقتصادي، لكنه ضعيف في المدى القصير (0.04) بسبب ضعف الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي الذي عاشه العراق ومازال يعاني منه، كما أن ضعف البنية التحتية والمؤسسات، وتوجيه الاستثمارات لقطاعات غير انتاجية (قطاع نفط) دور في ضعف أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في العراق، ويزداد تأثيره في المدى الطويل الى (0.10) ما يدل على أهمية تحسين البيئة الاستثمارية واستغلال تدفقات راس المال الاجنبي لتعزيز النمو عبر سياسات تنمية متكاملة.
- 3- اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في الاستثمار المحلي ايجابي، لكنه ضعيف جداً في المدى القصير (0.0075) وفي مدى الطويل (0.0043) نتيجة ضعف العلاقة التفاعلية بين الاستثمار الاجنبي والمحلي، وغياب التكامل بين القطاع الاجنبي والمحلي، وقصور السياسات الاقتصادية في تعظيم استفادة الاستثمار المحلي، والاستثمار الاجنبي يتركز في قطاعات ريعية وغير منتجة.
- 4- أن الاثر الضعيف للاستثمار الاجنبي المباشر في النمو الاقتصادي والاستثمار المحلي يدل على ضعف في الاطار التشريعي لعمل الاستثمارات الاجنبية المباشرة، كذلك ضعف استقرار البيئة الاستثمارية، واستمرار المعوقات الادارية والمؤسسية التي تحد من قدرة الاقتصاد العراقي على الاستفادة الفعلية من تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر.

المقترحات:

في ضوء ما توصل اليه البحث من الاستنتاجات يمكن اقتراح مايلي:

- 1- بما أن الاستثمار الاجنبي المباشر له أثر ايجابي في النمو الاقتصادي العراقي ولكن بمقدار ضعيف لهذا فمن الضروري العمل على تحسين البيئة الاستثمارية من خلال تعزيز الاستقرار الأمني والاقتصادي وتطوير البنية التحتية لجذب الاستثمارات الاجنبية وذلك من قبل الهيئات الاستثمارية بالتعاون مع وزارة التخطيط. كذلك وضع سياسات واضحة لتوجيه هذا الاستثمار نحو القطاعات الإنتاجية، لاسيما الزراعة، والصناعة، والخدمات، بما يعزز أثره الإيجابي في النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- 2- في ضوء النتائج التي اظهرت ان تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في العراق كان ضعيفاً جداً في مدى القصير والطويل فان من الضروري العمل على تشجيع التكامل بين الاستثمار الاجنبي والمحلي من خلال سياسات تحفيزية وشراكات الاستراتيجية، وتفضيل المشاريع الاستثمارية المشتركة، خاصة في القطاعات الانتاجية، وبالنظر الى ضعف التأثير على الاستثمار المحلي ينبغي اعادة تقييم البيئة الاستثمارية المحلية لضمان عدم تهميش المستثمر المحلي في ظل تدفق رؤوس الاموال الاجنبية.
- 3- تولي وزارة الصناعة بالتنسيق مع وزارة التخطيط والهيئة الوطنية للاستثمار بدعم المشاريع والصناعات المحلية الصغيرة والمتوسطة الحجم، من خلال تقديم التسهيلات التمويلية والفنية، وبناء قدراتها الإنتاجية والإدارية، لتمكينها من الاستفادة الفعلية من الاستثمارات الأجنبية، سواء عبر الانخراط في سلاسل التوريد أو من خلال تقديم خدمات مساندة لتلك الاستثمارات، بما يعزز التكامل بين الاستثمار المحلي والأجنبي.

4-تحسين البيئة التنافسية في العراق وتعزيز شفافية في العمليات الحكومية، وتشجيع الاستثمار الاجنبي المباشر بتوفير حوافز مالية وضمانات قانونية، وتطوير البيئة القانونية والمؤسسية لتعزيز ثقة والاستقرار لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر.

المراجع:

- المصادر باللغة العربية:

1. ابادي، مصطفى الكاظمي النجف وعبود، محسن عبد الرضا، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2014)، مجلة جامعة بابل للعلوم الصرفة والعلوم التطبيقية والعلوم الهندسية، العدد (2)، العراق، 252.
2. أبو قحف، عبد السلام، (2003): الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مطبعة مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 15.
3. احمد، يونس علي و رؤوف، سازان امير، (2021): تحليل و قياس اثر الطلب السياحي و الاستثمار السياحي في النمو الاقتصادي في اقليم كردستان العراق للمدة 2007-2020، كؤفاري كوردستاني بؤ ليكوليينتوي ستراتييجي، جامعة السليمانية، العراق، كلية الادارة و الاقتصاد، قسم الاقتصاد ، 89.
4. احمد، يونس علي و فرج، ماردين محسوم، (2017): قياس تأثير الاستثمار الخاص في الناتج المحلي الاجمالي في اقليم كردستان للمدة 2006-2016: دراسة قياسية تحليلية، كوفارا اكاديمي زانكوي نوروز، جامعة سليمان، قسم الاقتصاد، المجلد(9)، العدد(4)، 404.
5. اسماعيل، محمد و حسن، جمال قاسم، (2017): محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية، صندوق النقد العربي، الصفحات المختلفة.
6. -العيد، بيوض محمد، (2011): تقييم اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية: دراسة مقارنة بين تونس، جزائر، مغرب، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية و العلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2-3.
7. الامارة، لمي، (2010): محددات الاستثمار في الوطن العربي-العراق، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العراق، 3-4.
8. بابكر، مصطفى، (2004): تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط والتنمية في الكويت مع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار بمجلس الوزراء في مصر، 2-3.
9. جاسم، محمد سلمان، (2017): علاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في العراق بعد 2003: الواقع و الطموح، مجلة العلوم الاقتصادية و الادارية، كلية الاقتصاديات و الاعمال، جامعة النهرين المجلد(23)، العدد(101)، 416.
10. جبوري، سفيان صالح خلف، (2018): اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في البلاد العربية للمدة 2004-2015، دراسة مقارنة بين العراق و الاردن، اطروحة الدكتوراه، جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، الخرطوم، 27.
11. حاتم عبد الجليل القرشاي، (2006): تجارب العربية في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل، مصر، 5.
12. حديد، محمد وحيد حسن ورشاد، ايمان مصطفى (2022): الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على الاقتصاد العراقي و مسؤولياته الاقتصادية و الاجتماعي، كلية الادارة و الاقتصاد، جامعة الموصل، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، العدد الخامس و السبعون ، شهر كانون الاولي، 104-105.
13. حريري، عبد الزاق سعيد، اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والعلوم التسيير، جامعة الجبلاني، الجزائر، 3.
14. حسن، فاروق فياض و فيصل، محمد رياض، معوقات الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية، جامعة جيهان، كلية القانون العدد العاشر، 366.
15. حسن، عمر محمد و ظاهر، عبد الحميد سليمان، (2023): محددات تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر دراسة قياسية تحليلية لعينة الدول النامية للمدة (1996-2020)، جامعة زاخو، كلية الادارة و الاقتصاد، اقليم كردستان-العراق.

16. حسين، معاوية احمد، (2014): الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على النمو و التكامل الاقتصادي لدول الخليج العربية، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، الاقتصاد و الادارة، المجلد (28)، العدد(2)، 111.
17. رشيد، طارق محمد، (2009): محددات الاقتصادية الاستثمار الاجنبي المباشر في سوق و دراسة قياسية خلال فترة 1990-2005، مجلة البحوث و الدراسات الانسانية، مجلد الاول، عدد الاول، 10-11.
18. رؤوف، سazan امير،(2022): تحليل وقياس اثر الطلب السياحي والاستثمار السياحي في النمو الاقتصادي في اقليم كوردستان العراق للمدة(2007-2020)، المجلة الكردستانية للدراسات الاستراتيجية، العدد (9)، 95.
19. زاغا، روبرتو، (2006): اعادة النظر في النمو، مجلة التنمية و التمويل، المجلد(43)، العدد (1)، الصندوق النقد الدولي، 7.
20. زايري، بلقاسم وصديقي، أحمد (2008): الأولويات الرئيسية لجذب الاستثمارات الأجنبية في الجزائر: دراسة تطبيقية، الملتقى الدولي الأول 13 بعنوان الاستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا، جامعة بشار، 3.
21. سليمان، باخان قادر،(2022): تحليل بيئة الاستثمارية في العراق مع اشارة الى اقليم الكوردستان دراسة قياسية لأثر الاستثمار الاجنبي المباشر في البطالة للمدة (2005-2020)،رسالة ماجستير، جامعة السليمانية، العراق، 17.
22. شلغوم، عميروش محند، (2012): دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الاجنبي المباشر الى الدولة العربية، مكتبة حسن العصرية، بيروت، 91-92.
23. شندي، اديب قاسم، دور الاستثمار الاجنبي في تفعيل الاقتصاد العراقي، مجلة الدراسات الاقتصادية، دار الحكمة، بغداد، العدد(21)، 37.
24. طه، زياد عز الدين،(2023): اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على بعض المؤشرات الاقتصاد الكلي في تركيا 2000-2020، مجلة الاقتصاديات الاعمال، جامعة تكريت، العراق، كلية الادارة و الاقتصاد، مجلد(4)، عدد(3)، 238.
25. عبادي، بتول مطر و حبيب، باقر كرجي،(2015): سياسات مقترحة لجذب الاستثمار الاجنبي المباشر، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة القادسية، كلية الادارة و الاقتصاد، العدد(17)، بدون رقم صفحة.
26. عبد الحميد، خالد، (2017): قياس اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي دراسة تحليلية بالتطبيق على الحالة المصرية للفترة من (1990-2015)، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، مدينة الشروق، 964.
27. عبدالعزيز، عبدالله، (2015): الاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 120-142.
28. عبدالله، جريان هادي، (2022): قياس و تحليل اثر القروض الخارجية في بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الدول المختارة(العراق و مصر و الولايات المتحدة الامريكية) خلال مدة 1980-2020، رسالة ماجستير، جامعة سليمان، كلية الادارة و الاقتصاد، قسم الاقتصاد، 67.
29. فضيل، فارس،(1998): الاستثمار الاجنبي المباشر في البلدان النامية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 15.
30. قاياتي، اسماء زايع، احمد فؤاد مندور و جبريل، ماجدة محمد عبد الحميد، (2021): اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على المعدل التضخم في جمهورية مصر العربية و المملكة العربية السعودية، مجلة العلوم البيئية، كلية الدراسات العليا و البحوث البيئية، جامعة عين شمس، المجلد الخمسون، العدد التاسع، الجزء الثالث، 137.
31. كاظم، محمد علي،(2007): مدى امكانية تطبيق الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق في ظل المديونية، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، جامعة كوفة، المجلد الثاني، العدد(8)، السنة الثالثة، 106.
32. ماهر عز، نرفين احمد (2018): محددات الاستثمار الاجنبي المباشر في مصر باستخدام تحليل الانحدار و نموذج ARDL، ، جامعة الزقازيق، كلية تكنولوجيا و التنمية، المجلد التاسع، العدد الرابع، الجزء الثاني، 503.

33. مبروك، نزية محمد عبد المقصود، (2007): الآثار الاقتصادية للاستثمار الاجنبي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 23.
34. محمد، اميرة حسب الله، (2005): محددات الاستثمار الاجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة في تركيا، كوريا الجنوبية، مصر، الدار الجامعية، الاسكندرية، 26-27.
35. محمود، علاء شاكرا، (2024): قياس وتحليل اثر الاستثمار الاجنبي المباشر في بعض المتغيرات الاقتصاد الكلي لعينة من البلدان النامية 1990-2019، اطروحة دكتوراه، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
36. مختارية، بلمهدي و بختة، بوسطة، (2016): دور الاستثمار المحلي في التنمية الاقتصادية بالجزائر للفترة 2010-2015، رسالة ماجستير، جامعة ابن خلدون، تيارت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم التسيير، 4.
37. مختارية، خراف وهجيرة، بولومة، (2023): دراسة قياسية باستخدام اختبار التكامل المشترك لتأثير احد مؤشرات الاقتصادية في زيادة النمو الاقتصادي في الجزائر (1990-2019)، مجلة دفاتر بواذكس، العدد (01)، جامعة ابن باديس مستغانم، الجزائر، 140-141.
38. مراس، محمد (2015): قياس العلاقة التكامل المتزامن بين الاستثمار الاجنبي المباشر و المعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، عدد (2)، 3.
39. نديم، ايهاب عزالدين و عزت، فرج عبدالعزيز، (2000): الاستثمارات الاجنبية المباشرة و التنمية الاقتصادية في العالم، مجلة الاقتصاد الاسلامي، بنك دبي الاسلامي الامارات العربية المتحدة، العدد (232)، 22.

- المصادر باللغة الانجليزية:

1. Agosin, M. R., & Machado, R. (2005). *Foreign Investment and Crowding Out of Domestic Investment*. CEPAL Review, United Nations Economic Commission for Latin America and the Caribbean.
2. A.Mamatkulov ,(2020): Impact of foreign direct investment on domestic investment in developing countries, bulletin of science and practice,(T.6), (NO.9), 256 .
3. ÇEviŞ İSmail, and Burak Camurdan,(2007): The economic determinants of foreign direct investment in developing countries and transition economies ,The Pakistan Development Review, (Vol.46), (N.3), 288.
4. Moosa, Imad A., and Buly A. Cardak,(2006): The determinants of foreign direct investment: An extreme bounds analysis, Journal of Multinational Financial Management ,(Vol.16),(N.2), 27.
5. Muhammad azam khan,(2010): Economic determinants of foreign direct investment in Armenia,Kyrgyz republic and Turkmenistan :theory and evidence,Eurasian journal of business and economics ,abdul wali khan university Mardan,(Vol 6), 29.
6. Oyin, O. and Ahokangas,(2014): The effect of foreign direct investment: case study Nigeria. Unpublished Master's Thesis in International Business. University of Oulu , 16.
7. Ramzi Ibrahim, Roshna, (2019): The Impact of FDI Inflow and Outflow on Economic Growth:An Empirical Study of Some Developed and Developing Countries ,Focusing on the Iraqi Economy, university of sulaimani,college of Administration and Economics,Department of Economics, 55.
8. Selma kurtishi kastrati ,(2013): The effect of foreign direct investment for host country's economy , American university of the middle east ,European journal of interdisciplinary studies,(vol 5) , 27.
9. UNCTAD, World investment report, (2007),FDI policies for development national and international perspectives ,new York ,united nation publication , 203.
10. Yu, Jiangyan, and James P. Walsh,(2010): Determinants of foreign direct investment: A sectoral and institutional Approach, International Monetary Fund,(No.10) , 5.